

مكافحة الفساد

لدعم التنمية

دكتور احمد صقر عاشور

خبير فى الإصلاح الإدارى ومكافحة الفساد

أستاذ الإدارة بجامعة الإسكندرية

email: [igpc2003@yahoo.com](mailto:igpc2003@yahoo.com)

يناير 2008

# مقدمة

- الهدف من هذه المداخلة هو تسليط الضوء على كيفية جعل برامج وجهود مكافحة الفساد داعمة لأهداف وأداء التنمية في الدول العربية.
- أهمية تحقيق تضافر بين برامج مكافحة الفساد وبين حزمة الإصلاحات اللازمة لتحسين أداء التنمية.
- السؤال هو: ما هي المقومات أو الشروط اللازم توافرها لتحقيق هذا التضافر؟ وما هي الآليات والمداخل التي تحقق هذا التضافر؟
- تحقيق التضافر بين مكافحة الفساد والإصلاحات اللازمة لتحسين التنمية، ستحدث نقلة كبرى في أداء التنمية.

# نتائج جديدة حول العلاقة بين النزاهة/ الفساد والتنمية

□ نتائج دراسة للمؤلف قدمت لبرنامج الحوكمة للدول العربية -POGAR- UNDP، احتوت على قياس للعلاقة على مستوى دول العالم جميعها بين النزاهة/ الفساد وفق مؤشر الفساد المدرك CPI الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية، وبين عدد من مؤشرات التنمية مرتبة وفق قوة العلاقة:

- مؤشر التنافسية: علاقة طردية (.83).
  - متوسط الدخل: علاقة طردية (.82).
  - نسبة الاقتصاد غير الرسمي: علاقة عكسية (-.66).
  - مؤشر التنمية البشرية: علاقة طردية (.66).
  - نسبة الفقر: علاقة عكسية (-.54).
  - نسبة الإنفاق على الصحة: علاقة طردية (.62).
  - نصيب الدولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI: علاقة طردية (.42).
  - نسبة الإنفاق على التعليم: علاقة طردية (.34).
- كل المعاملات السابقة كانت ذات دلالة إحصائية عالية (احتمال الخطأ = 1%).

## بعض مؤشرات الفساد والمجالات الأكثر عرضة له في الدول العربية

الدولة	الترتيب في مؤشر الفساد المدرك CPI	الترتيب في بيئة الأعمال	الترتيب في الحرية الاقتصادية	الترتيب في حجم الموازنة العسكرية	مؤشر المناعة السياسية(*)
الجزائر	99	116	119	-	11
مصر	105	165	128	38	11
العراق	178	146	-	49	11
الأردن	53	78	57	48	9
الكويت	60	46	50	35	9
لبنان	99	86	73	71	9
ليبيا	131	-	152	51	14
موريتانيا	123	-	81	-	10
المغرب	72	115	97	39	9
عمان	53	55	74	85	11
قطر	32	-	78	61	11
السعودية	79	38	62	10	13
البحرين	46	-	-	66	-
السودان	172	154	-	70	14
سوريا	138	130	145	57	14
تونس	61	80	99	78	11
الإمارات	34	77	65	46	12
اليمن	131	98	139	55	10

(\*) مؤشر المناعة السياسية يتكون من مؤشر الحقوق السياسية والحرية المدنية (الدرجة من 2-14) ارتفاع الدرجة يعني مناعة أقل.

# مقومات وشروط جعل برامج مكافحة الفساد داعمة للتنمية

أولاً: جدية برنامج مكافحة:

- الجدية تقوم على وجود:
  - إرادة حقيقية.
  - دعم سياسى.
  - تعبئة جماهيرية ومجتمعية ومؤسسية.
  - مصداقية، وشفافية.
  - وضوح الغايات، وربطها بإصلاحات تنموية ومؤسسية.
  - مثابرة واستمرارية.
  - الحزم والجدية فى التطبيق.
- الجدية تعنى ألا تكون برامج مكافحة للاستيفاء الدعائى أو لذر الرماد فى العيون.
- الجدية شرط حاكم ومتطلب مسبق للنجاح والفاعلية.

## ثانياً: ربط برامج مكافحة بالأهداف والسياسات التنموية:

- وضوح المستهدفات التنموية من برامج مكافحة الفساد من ناحية، وإدخال ضمانات النزاهة ومكافحة الفساد ضمن السياسات التنموية من ناحية ثانية.
- وضوح المستهدفات المتعلقة بالتنمية تفيد في تحديد القطاعات والمجالات الأكثر حرجاً وأولوية في تخطيط برامج مكافحة الفساد.
- على سبيل المثال:
  - برامج وخدمات التعليم الأساسى.
  - البرامج والخدمات الصحية.
  - الخدمات والبرامج الموجهة للمشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمى.
  - الخدمات والبرامج الموجهة للمناطق الأكثر فقراً.
  - الخدمات والمؤسسات التى تتعامل مع المستثمرين وقطاع الأعمال والتصدير.
  - البرامج المتعلقة بحماية البيئة.
  - البرامج الموجهة لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها.
  - مجالات الإنفاق والمشروعات الكبرى.
  - مجالات حماية المنافسة والرقابة على الاحتكارات.
  - مجالات حماية المستهلك.

ثالثاً: التداخل بين نوعيات الفساد يتطلب توسيع برنامج مكافحة، لكن ضمن أولويات:

- الفساد ظاهرة معقدة، لكن لها أبعاد وتجليات ونوعيات مختلفة لكنها متداخلة يغذى كل بعد منها الأبعاد والنوعيات الأخرى.
- التقسيم حسب الحجم والوظيفة:
  - الفساد الكبير.
  - الفساد المتوسط والصغير.
- التقسيم حسب النوعية والمجال:
  - الفساد السياسى.
  - الفساد الاقتصادى.
  - الفساد الإدارى.
- الفساد ظاهرة منظومية Systemic تكمن أهم عواملها فى:
  - السياسات والتشوهات التى تخلقها وفرص التربح والفساد التى تولدها.
  - المؤسسات والخلل الكامن فيها بين السلطة والمنافع والمساءلة.
- الإصلاحات المطلوبة ينصب بعضها على السياسات والبعض الآخر على المؤسسات.

رابعاً: أهمية إيجاد آلية لمشاركة للأطراف المعنية والمستفيدة:

- مجموعتين من الأطراف:
  - الأطراف المستفيدة من تحقيق النزاهة وتقليص الفساد.
  - الأطراف المستهدفة بالتنمية.
- تقوية وتعزيز دور هذه الأطراف في منظومة مكافحة والإصلاح.
- هناك حاجة لإيجاد شبكة على المستوى الوطنى تمثل تحالف الأطراف المعنية والمستفيدة تضم:
  - الدولة.
  - المجتمع المدنى.
  - الجماعات المستفيدة.
  - القطاع الخاص.
  - المجتمع بصفة عامة.
- جهود مكافحة الداعمة للتنمية تتطلب أنشطة جماعية متضافرة.



خامسا: أهمية التشخيص الصحيح بناء على دراسات واقعية:

- أهمية القيام بدراسات تشخيصية متعمقة تستند على بيانات واقعية وميدانية.
- مهم أن تقوم بهذه الدراسات جهات بحثية محايدة ذات مصداقية.

## سادسا: بناء هيكل لمؤشرات الفساد والنزاهة، ومؤشرات التنمية ذات العلاقة:

- مؤشرات قطاعية للنزاهة والفساد.
- مؤشرات للإتاحة والعدالة ويسر الحصول على الخدمات والبرامج الموجهة لقطاعات تنموية ذات أولوية.
- مؤشرات تقيس وطأة الفساد من حيث الهدر، والضياع للموارد العامة/القومية، عدالة الخدمات العامة، التكلفة والأعباء الإضافية، تكلفة المعاملات في الأسواق، تشويه مسار وتوجه البرامج التنموية... الخ.
- مؤشرات وتحليلات ومقارنات مرجعية عالمية وإقليمية لأغراض المقارنة.

## سابعاً: بناء استراتيجية للمكافحة ذات مستهدفات تنموية:

- الاستراتيجية تشكل آلية لضمان تكامل الجهود على المستوى الوطنى.
- هى أيضا آلية لضمان وضوح الأهداف، والربط بين أهداف المكافحة والأهداف التنموية، ولضمان وضوح الأولويات فى هذا الخصوص.
- الاستراتيجية ينبغى أن تحوى وتوضح:
  - الإصلاحات الهيكلية والإصلاحات فى السياسات والبرامج التنموية.
  - الإصلاحات المؤسسية.
  - برامج وآليات الكشف والملاحقة والتعقب والردع لممارسات الفساد.

## ثامنا: التقييم والمتابعة والتصحيح:

- تقييم الإنجازات المتحققة وفق المستهدفات.
- المقارنة مع دول أخرى (الدول التي تمثل مرجعيات العالم، والدول التي تمثل الشبكة الإقليمية).

تاسعا: الشفافية وكسب تعاطف ومشاركة المجتمع والرأى العام:

- عنصر أساسى للمصداقية.
- ركيزة هامة لتحقيق الفاعلية.
- آلية لبعث وتنمية ثقافة مجتمعية ومؤسسية جديدة تقوم على النزاهة، وعلى التحسين والأداء التنموى لصالح الجميع، خاصة القطاعات والفئات الأكثر احتياجا.